SAICM/ICCM.3/12

Distr.: General
15 August 2012

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الدورة الثالثة

نيروبي، ١٧ – ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

البند ٤ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية: الموارد المالية والتقنية اللازمة للتنفيذ

نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات: مشروع اقتراح مقدم من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

مذكرة من الأمانة

١- عملاً بالمقرر د أ – ٤/١٢ المتعلق بالعملية الاستشارية المعنية بخيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات، طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى المدير التنفيذي أن يقوم بإعداد مشروع اقتراح، آخذاً في الاعتبار الوثيقة الختامية للعملية التشاورية والتقرير النهائي للمدير التنفيذي، وأن يستقي المشورة بشأن هذا الاقتراح من خلال عملية تشاورية، للنظر فيه واحتمال اتخاذ قرار بشأنه في الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، وفي مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أثناء دورته السابعة والعشرين التي ستعقد في عام ٢٠١٣. وفي الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمعنونة ''المستقبل الذي نبتغيه''، رحب رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى كذلك بالعملية التشاورية المعنية بخيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات، وتطلعوا قدماً إلى الاقتراح القادم الذي سيقدمه المدير التنفيذي.

٢- وتتشرف الأمانة بأن تعمم في مرفق هذه المذكرة مشروع اقتراح المدير التنفيذي لنهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

* SAICM/ICCM.3/1.

٣- وقد يرغب المؤتمر في أن يشير إلى المناقشات ذات الصلة التي أجراها الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الأول المعقود ببلغراد من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وأن يقوم باستعراضها، وأن يعتمد مقرراً بشأن التمويل المتوسط الأجل والطويل الأجل للنهج الاستراتيجي.

المرفق

نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات: مشروع اقتراح مقدم من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

أولاً – الولاية

١- صيغ مشروع الاقتراح هذا، المقدم من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، استجابة للمقرر د أ – ٤/١٢ الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وللمقرر د أ- ٨/١١ الذي أقرّ مجلس الإدارة فيه ازدياد الحاجة إلى التمويل المستدام والمستقر والكافي والميسّر لجدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات، والحاجة إلى تكثيف الجهود لزيادة الأولوية السياسية الممنوحة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. ويمثل مشروع الاقتراح هذا أيضاً ثمرة العملية التشاورية المعنية بخيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات التي أطلقها المدير التنفيذي إبان الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٩.[(١)]

٢- وفي المقرر د أ – ٤/١٢، طلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقوم بإعداد مشروع اقتراح، آخذاً في الاعتبار الوثيقة الختامية للعملية التشاورية والتقرير النهائي للمدير التنفيذي، وأن يستقي المشورة بشأن هذا الاقتراح من خلال عملية تشاورية، للنظر فيه واحتمال اتخاذ قرار بشأنه في الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية التي ستعقد في عام ٢٠١٢، وفي مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أثناء دورته السابعة والعشرين التي ستعقد في عام ٢٠١٣.

٣- وفي الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمعنونة ''المستقبل الذي نبتغيه''، رحب رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى كذلك بالعملية التشاورية المعنية بخيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات، وتطلعوا قدماً إلى الاقتراحات القادمة التي سيقدمها المدير التنفيذي والتي سيبحثها المؤتمر الدولي المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤- وسيجر استقاء المشورة والتعليقات بشأن هذا الاقتراح من الحكومات وسائر أصحاب المصلحة، وسيقوم ممثل لبرنامج البيئة بعرضها شفوياً أمام الدورة الثالثة للمؤتمر.

ثانياً – النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات

ألف – السياق

٥- يعالج هذا مشروع الاقتراح لنهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، على نحو شامل وجامع، تحديات التمويل المتعددة الجوانب التي تواجهها الحكومات عند تنفيذ الاتفاقيات القائمة

(١) تتوفر على الموقع الشبكي www.unep.org/delc جملة من المعلومات، من بينها الوثيقة الختامية والوثائق الأساسية بشأن العملية التشاورية المعنية بخيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات، والتي عقدت خمسة اجتماعات لها.

المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات،[٢] والأطر السياساتية الدولية للمواد الكيميائية والنفايات.[٣] ويعالج النهج المتكامل المقترح أيضاً التحديات التي ستعترض الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات والأطر السياساتية الدولية للمواد الكيميائية والنفايات التي سيتم وضعها، ويسعى أيضاً إلى توفير الدعم للجهود المبذولة لضمان تمويل مستدام ومناسب وميّسر ويمكن التنبؤ به للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

٦- ويتكون النهج الشامل المقترح من ثلاثة عناصر تكمل بعضها البعض، وهي:

(أ) إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في خطط التنمية الوطنية؛

(ب) إشراك القطاع الصناعي؛

(ج) التمويل الخارجي.

٧- ويفضي كل من هذه العناصر الثلاثة إلى إدراج الموارد المالية في جدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات بطريقة مختلفة، ويعدّ كل منها عنصراً حاسماً لتيسير اتباع نهج متكامل في تنفيذ الالتزامات والأنشطة المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على الصعيد الوطني. وتتكامل العناصر الثلاثة على نحو متوازٍ ومكمّل ومعزّز لبعضها البعض، وتعمل كملحقات أو مكملات للموارد المحلية التي تحشدها البلدان لتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقيات وتعهداتها الأخرى على الصعيدين الوطني والإقليمي، وفقاً للمقتضى.

٨- ولتفعيل النهج المتكامل المقترح، ينبغي للحكومات أن تتخذ إجراءات لإدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بصورة أكبر على المستوى الوطني، بما في ذلك وضع اللوائح الوطنية المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ورصدها وتنفيذها، كما ينبغي للقطاع الصناعي، بما في ذلك قطاع صناعة المواد الكيميائية، أن يتخذ إجراءات للامتثال للوائح الوطنية ولإدارة مواده الكيميائية ونفاياته على نحو سليم. كذلك فإن تفعيل العنصر الثالث المتعلق بالتمويل الخارجي قد يستدعي اتخاذ قرارات بهذا الشأن من المؤتمر، ومن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والهيئة القائمة على إدارة المؤسسة المضيفة المستقبلية للنهج المتكامل المقترح، والهيئات القائمة على إدارة ما سيأتي من الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات والأطر السياساتية الدولية للمواد الكيميائية والنفايات.

باء - مشروع اقتراح لنهج متكامل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات

٩- تساهم العناصر الثلاثة للنهج المتكامل المقترح، وهي الإدماج وإشراك قطاع الصناعة والتمويل الخارجي، في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وفقاً لما ورد أعلاه.

(٢) تشمل تسمية ''الاتفاقيات القائمة والمستقبلية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات'' المستخدمة في مشروع الاقتراح هذا اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، بالإضافة إلى الصك المستقبلي الملزم قانوناً بشان الزئبق، لكنها لا تقتصر عليها.

(٣) تشمل تسمية ''الأطر السياساتية الدولية'' المستخدمة في مشروع الاقتراح هذا النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، لكنها لا تقتصر عليه.

١٠- ومن المسلم به أن هناك فروقاً بين الإطارات السياساتية الدولية وبين شروط الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات ووضعها، بما في ذلك عضويتها. وينبغي لهذه الفروق أن تؤخذ في الحسبان وأن تنعكس في أي تطوير إضافي للنهج المتكامل المقترح وعند تنفيذه.

جيم - العناصر الثلاثة للنهج المتكامل

١ - الإدماج

١١- يتحقق إدماج المواد الكيميائية والنفايات عندما تقوم الحكومات، المتلقية منها والمانحة، بدمج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في خططها و/أو أولوياتها الإنمائية. وفيما يتعلق بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، فإن إدماج أولوياتها الوطنية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات في عمليات التخطيط الإنمائي سيزيد من فرص حصولها على قدر كبير من التمويل لهذه الأولويات.(٤)

١٢- وعندما تقوم الحكومات المتلقية بإدراج أولوياتها المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات في أوراق استراتيجية الحد من الفقر أو في الاستراتيجيات القطرية للمساعدة التي تغذي عملية المساعدة الإنمائية، فإن ذلك يوفر الفرصة للحصول على التمويل من جهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف تعمل لتحقيق جدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات. وستقرّ الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف بأهمية هذا الإدماج وستتجاوب معه على النحو الملائم.

١٣- ويعد الإدماج أداة هامة بالنسبة للحكومات المتلقية المحتاجة إلى دعم تمكيني أو دعم للقدرات وللمساعدة التقنية اللازمة لوضع أطر تنظيمية وطنية وغيرها من الصكوك اللازمة لتصديق الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، ولتنمية قدرتها على إنفاذ صكوكها الوطنية.

١٤- وسينفذ عنصر الإدماج من خلال إجراءات تتخذها الحكومات التي تضع جداول أعمال للمواد الكيميائية والنفايات، وتضع قواعد ولوائح وطنية لتحقيقها. ولذلك:

(أ) ينبغي للحكومات أن تصبح أطرافاً في الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، وأن تشارك في الأطر السياساتية الدولية للمواد الكيميائية والنفايات، ومنها النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

(ب) ينبغي للحكومات المتلقية أن تقوم بوضع خطط وطنية للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك خطط التنفيذ ذات الصلة، وأن تعمل على تحديثها بصورة منتظمة، وأن تدمج هذه الخطط في خططها الإنمائية الوطنية، وخطط ومبادرات التعاون الإقليمي، وفي عمليات المساعدة الإنمائية الدولية، وفقاً للمقتضى؛

(ج) ينبغي للحكومات المتلقية أن تضع ما يلزم من المعايير والأنظمة الوطنية البيئية والصحية التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية والاشتراطات الطوعية بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طول جميع مراحل سلسلة القيمة في قطاع الصناعة الكيميائية، ويشمل ذلك الإنتاج والاستخدام التجاري والفردي، والتخلص، وإعادة التدوير؛

(٤) بلغ مجموع التمويل المخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية ٧٢,٢ بليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وفقاً للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(د) ينبغي للحكومات أن تقوم برصد الامتثال للقوانين والقواعد والأنظمة الوطنية المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وإنفاذها على جميع الصعد، بما في ذلك في قطاع الصناعة.

٢ - إشراك القطاع الصناعي

١٥- ستتولد الموارد المالية اللازمة لجدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات من إشراك القطاع الصناعي في نهج متكامل عندما تتوافر شروط عدة، من بينها أن يستوعب القطاع الصناعي تكاليف الامتثال للأنظمة المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات؛ وأن تستخدم الصكوك الاقتصادية لاستعادة وتحويل التكاليف من القطاع العام إلى القطاع الخاص؛ وأن يقوم القطاع الصناعي بنقل التكنولوجيا؛ وأن يسدد الضرائب للحكومات؛ وأن يتخذ خطوات مبتكرة ''لخضرنة'' المواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها.

١٦- وسيتوقف توافر الموارد المالية الناشئة عن إشراك القطاع الصناعي واللازمة لتحقيق جدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات على العلاقة بين السلطات القانونية والإدارية في كل حكومة ذات سيادة وفي كل قطاع صناعي. ولا يمكن لإشراك القطاع الصناعي أن يُحكم من خلال الاتفاقات الدولية أو آليات التمويل التي تنشئها تلك الاتفاقات.

١٧- وسينفذ القطاع الصناعي هذا العنصر استجابة لإنفاذ ورصد الاشتراطات القانونية والإدارية التي تضعها الحكومات الوطنية ذات السيادة. ولعل من أهم الإجراءات التي يتخذها القطاع الصناعي، بما في ذلك قطاع الصناعات الكيميائية ما يلي:

(أ) استيعاب التكاليف الناجمة عن التقيد بالمعايير الوطنية للمواد الكيميائية والنفايات التي تحددها القوانين والقواعد والأنظمة الوطنية في جميع مراحل سلسلة القيمة الخاصة بقطاع المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك الإنتاج والاستخدام التجاري والفردي والتخلص وإعادة التدوير؛

(ب) نقل التكنولوجيا وأفضل الممارسات والخبرات إلى القطاعات الصناعية والحكومات، وفقاً للمقتضى، بغية تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

(ج) الدخول في شراكات بين القطاع العام والخاص لدعم جدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات على الصعيدين الدولي والوطني، لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

(د) اتخاذ خطوات مبتكرة ''لتخضير'' جميع مراحل سلسلة القيمة الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك الإنتاج والاستخدام التجاري والفردي والتخلص وإعادة التدوير، وتنفيذ هذه الابتكارات من خلال تعزيز الحوافز الاقتصادية الوطنية؛

(هـ) تقييم مخاطر المواد الكيميائية التي سيجري تسويقها واستخدامها، واحتمالات التعرض لها وأخطارها، وتقديم معلومات عن المواد الكيميائية والممارسات المأمونة إلى الحكومات والجمهور العريض، بمن فيه المستهلكون.

٣ - التمويل الخارجي

١٨- يعد التمويل الخارجي عنصراً مكمّلاً لعنصري الإدماج وإشراك القطاع الصناعي، وذلك من خلال آلية مالية توفر الدعم للبلدان المتلقية كي تتمكن من تنفيذ التزاماتها القانونية وغيرها من التعهدات المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

١٩- ويتألف عنصر التمويل الخارجي من مكونين، أولهما إنشاء وحدات وطنية تعنى بالمواد الكيميائية والنفايات[٥] في جميع البلدان المتلقة، وثانيهما إيجاد مجال تركيز متكامل للمواد الكيميائية والنفايات في إطار مرفق البيئة العالمية. وسيستدعي ذلك إعادة هيكلة مجال التركيز الخاص بالملوثات العضوية الثابتة القائم في إطار المرفق لضمّه إلى مجال التركيز المتكامل الخاص بالمواد الكيميائية والنفايات.

٢٠- وعند تشكيل مجال التركيز المتكامل الخاص بالمواد الكيميائية والنفايات، يمكن اتباع نموذج الصناديق التي يستضيفها مرفق البيئة العالمية، ومن بينها صندوق التكيّف، أو صندوق البلدان الأقل نمواً، أو الصندوق الخاص لتغير المناخ. وينبغي أن يشتمل على بنى محددة وإجراءات تشغيلية صممت خصيصاً لتناسب مجال التركيز، بما في ذلك الحوكمة، وإجراءات الموافقة على المشاريع، وتوزيع الأموال والحصول عليها، ونوع الأنشطة الممولة، والعلاقة بين التمويل والامتثال.

دال - إنشاء الوحدات الوطنية للمواد الكيميائية والنفايات[٦]

٢١- سيضم النهج المتكامل المقترح الوحدات الوطنية للمواد الكيميائية والنفايات المنشأة في إطار الترتيبات المؤسسية القائمة للمواد الكيميائية والنفايات. وستعمل الوحدات كجهات اتصال تضطلع بقضايا المواد الكيميائية والنفايات في البلدان المتلقية.

٢٢- وسيؤدي إنشاء هذه الوحدات إلى تعزيز فوري للقدرات في البلدان المتلقية. وستنشأ هذه الوحدات بغية تحقيق أغراض عدة، من بينها معالجة بعض التحديات التي حددتها البلدان المتلقية والمتعلقة بالحصول على التمويل من مجالات التركيز القائمة التي يديرها مرفق البيئة العالمية. ويشار بصورة خاصة إلى أن هذه الوحدات ستؤدي دوراً هاماً إذ ستساعد في الحصول على التمويل في جميع المستويات لدعم الإدارة السليمة المواد الكيميائية والنفايات.

٢٣- وستعمل الوحدات الوطنية للمواد الكيميائية والنفايات، في البلدان المتلقية، كجهة اتصال لاتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، علاوة على الأنشطة التحضيرية لدعم التصديق على الاتفاقات

(٥) ستنشأ الوحدات الوطنية للمواد الكيميائية والنفايات بالاستناد إلى النموذج الناجح للوحدات الوطنية للأوزون المنشأة بموجب بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

(٦) تقل تكلفة الوحدات الوطنية للأوزون المنشأة بموجب بروتوكول مونتريال والتي يتكبدها الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال عن ٨ ملايين دولار سنوياً. وتمثل نفقات هذه الوحدات في غالبيتها، إن لم نقل بمجملها، التمويل الذي تلقته أغلبية البلدان المتلقية من الصندوق منذ إنشائه. وعلى نحو مماثل، فيما يتعلق بمرفق البيئة العالمية، تلقت أولى البلدان العشرين المتلقية للتمويل من المرفق نسبة ٨٤ في المائة من التمويل للملوثات العضوية الثابتة، فيما تقاسمت البلدان المتلقية الأخرى نسبة ١٦ في المائة المتبقية من الأموال المخصصة للملوثات العضوية الثابتة.

العالمية المستقبلية، ومنها الصك الملزم قانوناً بشأن الزئبق. ويمكن أن تعمل هذه الوحدات أيضاً كجهة اتصال للأطر الدولية القائمة والمستقبلية.

٢٤- وستقوم الوحدات الوطنية للمواد الكيميائية والنفايات بتشجيع وتعزيز إدماج المواد الكيميائية والنفايات في الخطط والأولويات الإنمائية الوطنية، وفي خطط التنمية الإقليمية من خلال التعاون مع المراكز الإقليمية، وفي خطط المساعدة الإنمائية الدولية، مما سيعزز فرص الحصول على التمويل للمساعدة الإنمائية. وستكون هذه الوحدات مسؤولة أيضاً عن تعزيز جهود الامتثال في القطاع الصناعي للاشتراطات التشريعية والتنظيمية والإدارية المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في البلدان المتلقية، والإبلاغ عن هذا الامتثال.

٢٥- ويمكن لهذه الوحدات أن تقوم بتشجيع وتيسير وضع الاشتراطات التشريعية والتنظيمية والإدارية المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، استجابة للالتزامات بموجب الاتفاقيات ذات الطابع الملزم قانوناً، وغيرها من الالتزامات.

٢٦- ويمكن للوحدات أن تشارك في وضع تقييمات للاحتياجات للاتفاقيات والأطر السياساتية الدولية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، وفقاً للمقتضى، علاوة على المشاركة في وضع خطط عمل للتصديق على الاتفاقيات الجديدة وغيرها من الالتزامات في سياق الامتثال للأطر والاتفاقيات الدولية الرامية إلى تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

٢٧- وقد يطلب إلى هذه الوحدات أن تقدم تقارير سنوية عن إنجاز أهداف الأداء بالاستناد إلى خطط العمل السنوية.

٢٨- ويمكن للوحدات الوطنية للمواد الكيميائية والنفايات أن تتعاون فيما بينها ومع الوحدات الوطنية للأوزون وجهات الاتصال الوطنية لمرفق البيئة العالمية والمراكز الإقليمية للاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات.

هاء - إنشاء مجال تركيز متكامل للمواد الكيميائية والنفايات

٢٩- سيشمل مجال التركيز المتكامل الجديد للمواد الكيميائية والنفايات، باعتباره المكون الثاني لعنصر التمويل الخارجي للنهج المتكامل، جميع مجالات التركيز القائمة للملوثات العضوية الثابتة، وقد يوسع إلى حد كبير من الموارد المالية المتاحة للمواد الكيميائية والنفايات دون أن يقلل من الموارد المتاحة للأنشطة المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة.

٣٠- وسيتطلب مجال التركيز المتكامل للمواد الكيميائية والنفايات تمويلاً مستدامة وملائماً ويمكن التنبؤ به، كي يتسنى تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في البلدان المتلقية. وتبعاً لذلك، ستعمل الحكومات من خلال الإجراءات والعمليات ذات الصلة في مرفق البيئة العالمية من أجل إنشاء مجال التركيز المتكامل للمواد الكيميائية والنفايات والتحقق من توافر موارد كافية في إطاره. وسعياً لتوفير المعلومات اللازمة لعمليات تحديد موارد مرفق البيئة العالمية، قد تشرك الحكومات في تقييمات الحاجات التي تضطلع بها كل من الاتفاقيات والأطر العالمية التي يشملها مجال التركيز المتكامل للمواد الكيميائية والنفايات. وسيجري تحديد موارد مجال التركيز من خلال عملية تحديد الموارد العادية لمرفق البيئة العالمية.

٣١- وسيتوافر التمويل من خلال مجال التركيز المتكامل للمواد الكيميائية والنفايات[٧] لدعم فرادى البلدان المتلقية في ما يلي:

(أ) الإعداد لأن تصبح طرفاً في الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات والأطر السياساتية الدولية للمواد الكيميائية والنفايات، القائمة منها والمستقبلية، وأن تصبح طرفاً فيها فعلاً؛

(ب) تحقيق الامتثال للالتزامات القانونية للاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات المستقبلية؛

(ج) الحصول على الدعم لبناء القدرات بغية تيسير الإدماج وإشراك القطاع الصناعي على المستوى الوطني؛

(د) تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات والأطر السياساتية الدولية المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، القائمة منها والمستقبلية؛

(هـ) وضع جداول أعمالها الوطنية للمواد الكيميائية والنفايات، ورصد وإنفاذ المعايير والأنظمة البيئية والصحية اللازمة لتنفيذ جداول الأعمال هذه على نحو فعال.

٣٢- وسيُستكمل مجال التركيز المتكامل للمواد الكيميائية والنفايات بإجراءات تتخذها الحكومات لإدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ولوضع أنظمة وطنية لهذه الإدارة السليمة يتحتم على القطاع الصناعي أن يتقيد بها. وستأتي الموارد المالية اللازمة لجدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات المنبثق عن الإدماج وعن إشراك القطاع الصناعي من الجهود الوطنية الرامية إلى إدماج المواد الكيميائية والنفايات وإنفاذ السلطات القانونية والإدارية لكل حكومة ذات سيادة.

٣٣- وينبغي لمجال التركيز المتكامل للمواد الكيميائية والنفايات أن يكون مرناً كي يتمكن من توفير الموارد المالية لدعم تنفيذ الالتزامات بالاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، القائمة منها والمستقبلية، إضافة إلى الاشتراطات الطوعية للأطر السياساتية الدولية المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، القائمة منها والمستقبلية.

٣٤- وينبغي لمجال التركيز المتكامل للمواد الكيميائية والنفايات أن ينشئ آليات تكفل تخصيص الموارد أو إمكانية تخصيصها لاتفاقيات وأطر سياساتية دولية معينة.

٣٥- ويمكن أن يتحلى مجال التركيز المتكامل للمواد الكيميائية والنفايات بالسمات التالية:

(أ) تقدم جميع الأطراف وسائر أصحاب المصلحة التمويل،[٨] وفقاً للمقتضى، وبحسب قدراتها، ومن خلال عملية تجديد للموارد ثابتة ويمكن التنبؤ بها في إطار مرفق البيئة العالمية؛

---

(٧) يتوقع أن تتوافر موارد كافية، في إطار مجال التركيز المتكامل للمواد الكيميائية والنفايات، لتنفيذ كامل مجموعة الأنشطة المؤهلة، وأن يتم التمييز وتحقيق التوازن بين الموارد المخصصة للأنشطة الرامية إلى تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقيات التي تمتلك آليات مالية محددة، والأنشطة الرامية إلى تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقيات التي لا تمتلك آليات مالية محددة، والأنشطة الرامية إلى تنفيذ التزامات طوعية.

(٨) تشير عبارة ''سائر أصحاب المصلحة'' إلى التمويل المباشر من القطاع الصناعي والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات وغير ذلك من مصادر التمويل في القطاع الخاص، لكنها لا تقتصر على تلك الجهات.

(ب) هيكل للحوكمة خاص بمجال التركيز، بيد أن من الضروري تحديد ماهية علاقته الرسمية مع مجلس مرفق البيئة العالمية؛

(ج) علاقات مع الهيئات القائمة على إدارة الاتفاقيات المتصلة بالمواد الكيميائية والنفايات والتي تمكنها من تقديم التوجيه والدعم بخصوص مسائل عدة، من بينها القرارات المتعلقة بتمويل المشاريع، واستلام تقارير عن النتائج؛

(د) علاقات مع الهيئات القائمة على إدارة الأطر السياساتية الدولية؛

(هـ) نظام للتمويل والامتثال لاتفاقات الأداء، يوفر الدعم اللازم لتحقيق النتائج ويوفر التمويل للاستثمارات المتعددة السنوات الرامية إلى استبدال تكنولوجيا التصنيع القديمة وتركيب معدات رأس المال اللازمة لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

٣٦- ويمكن لمجال التركيز المتكامل للمواد الكيميائية والنفايات أن يشتغل على أساس الإجراءات الإدارية والتشغيلية التي صممت خصيصاً له.

١ - الحوكمة

٣٧- سيقام هيكل للحوكمة خاص بمجال التركيز المتكامل للمواد الكيميائية والنفايات، وستربطه علاقات بمجلس مرفق البيئة العالمية لم تحدد سماتها بعد.

٣٨- وينبغي لهيكل الحوكمة هذا أن يتكون من عدد محدود من الممثلين (خمسة مثلاً) لكل من الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، بالإضافة إلى تمثيل مناسب من الأطر السياساتية الدولية المشمولة بمجال التركيز. ويمكن أن تتاح الفرصة لمشاركة ممثلين من القطاع الصناعي والمنظمات غير الحكومية في اجتماعات هيكل الحوكمة بصفة مراقبين، إذا ما قررت الحكومات المشاركة ذلك.

٣٩- وسيكفل هيكل الحوكمة التابع لمجال التركيز إقامة علاقات ملائمة مع الهيئات القائمة على إدارة الاتفاقيات ذات الصلة المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات والأطر السياساتية الدولية، والسهر على استمرارها. ويمكن للعلاقات بين هيكل الحوكمة التابع لمجال التركيز ومجلس مرفق البيئة العالمية أن تعزز الجهود الرامية إلى توطيد مرفق البيئة العالمية وكفالة الاتساق مع سياسات المرفق، وفقاً للمقتضى.

٤٠- وسيستمد هيكل الحوكمة التوجيه من الهيئات القائمة على إدارة الاتفاقيات والأطر السياساتية الدولية المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات التي يشملها، وسيرفع إليها تقاريره.

٤١- وسيكون الهيكل مسؤولاً عن الإشراف على تنفيذ متطلبات التمويل ذات الأولوية، وفقاً لما تقرره مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات والأطر السياساتية الدولية.

٤٢- ويشرف الهيكل أيضاً على وضع إجراءات جديدة كفؤة ومبسّطة للموافقة على المشاريع واستعراضها، على نحو ييسر حصول الحكومات المتلقية على التمويل.

٤٣- ويمكن لهيكل الحوكمة التابع لمجال التركيز المتكامل للمواد الكيميائية والنفايات أن ينتقي كيانات للتطبيق و/أو للتنفيذ[٩] وأن يكلفها بتنفيذ مجال التركيز، كما يمكن للبلدان أن تحصل على التمويل بصورة مباشرة إذا ما تم وضع وتنفيذ الإجراءات اللازمة لذلك.

٤٤- وسيقوم هيكل الحوكمة التابع لمجال التركيز المتكامل للمواد الكيميائية والنفايات بإنشاء عمليات تقييم مستقلة تهدف إلى تقييم فعالية نتائج التمويل في إطار مجال التركيز، مقارنة بالأولويات التي وضعتها مؤتمرات الأطراف وأهداف الأداء الوطنية والإقليمية، وفقاً للمقتضى، ومن حيث توخيها للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

٢ - الدعم المقدم لهيكل الحوكمة التابع لمجال التركيز المتكامل للمواد الكيميائية والنفايات

٤٥- سيخصص فريق صغير من مرفق البيئة العالمية لمجال التركيز المتكامل للمواد الكيميائية والنفايات، ويتولى توفير الدعم لهيكل الحوكمة وتوفير الخدمات له وتنفيذ قراراته، وفقاً للمقتضى.

٤٦- وسيضطلع الفريق مهمات من بينها تشغيل مجال التركيز المتكامل للمواد الكيميائية والنفايات على نحو فعال وكفؤ وسلس، والاضطلاع بالمسؤولية عن مواصلة التعاون مع أمانة مرفق البيئة العالمية بنطاقها الواسع.

٤٧- وسيقوم الفريق بالتشاور والتعاون مع الحكومات وأمانات الاتفاقيات والأطر السياساتية الدولية المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لكفالة تنفيذ مجال التركز على النحو الأمثل.

ثالثاً - ملاحظات ختامية

٤٨- بعد أن يحدد الممثلون في الدورة الثالثة للمؤتمر والدورة السابعة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة التفاصيل التشغيلية، سيدخل النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات حيز النفاذ فور اتخاذ هيئات الإدارة ذات الصلة للقرارات اللازمة.

---

(٩) يتحتم على كيانات التطبيق وكيانات التنفيذ أن تبيّن مهارتها في مجالي الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات والإدارة المالية، بما في ذلك تقيدها بالمعايير المالية الدولية. ويمكن لهذه الكيانات أن تجري ترتيبات لكي تقوم منظمات أو وكالات أو مصارف دولية أخرى بإعداد وتنفيذ المشاريع، وفقاً للمزايا المقارنة لهذه المؤسسات.